

استمارة المشاركة في الملتقى الوطني حول: النظام المالي و اشكالية تمويل الاقتصاديات النامية  
يوم: 4 و 5 فيفري 2019 م جامعة مسيلة

اللقب: زواوي	اللقب: عماروش
الاسم: فضيلة	الاسم: خديجة ايمان
المؤسسة: جامعة بومرداس	المؤسسة: جامعة بومرداس
الوظيفة: أستاذة محاضرة (أ)	الوظيفة: أستاذة محاضرة (أ)
الدرجة العلمية: دكتوراه	الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص: علوم التسيير	التخصص: علوم التسيير
الدولة: الجزائر	الدولة: الجزائر
الهاتف: 0669852146	الهاتف: 0670203002

البريد الإلكتروني [zouaouifadhila.f@gmail.com](mailto:zouaouifadhila.f@gmail.com)

مداخلة بعنوان: سياسات التحرير المالي وانعكاساتها الايجابية والسلبية على النظم المالية و الاقتصادية  
محور المداخلة: المحور الثالث: نظرية التحرير المالي.

#### الملخص:

يعد التحرير المالي أحد أهم معالم النظام المالي الجديد وأهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال السنوات الماضية والتي تهدف إلى القضاء على معالم الكبح المالي، ومن المعلوم أن سياسات التحرير المالي ترتبط ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة حيث اتجهت الدول إلى الحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وبشكل ملحوظ، و يندرج التحرير المالي ضمن أهم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدول التي تعرف مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. وكغيرها من السياسات يؤثر التحرير المالي على النظم المالية والاقتصادية بشكل ايجابي تمثل مكاسب التحرير المالي وبشكل سلبي تمثل مخاطر هذا الأخير

#### :Summary

Financial liberalization is one of the most important features of the new financial system and the most important features of the economic developments in recent years aimed at eliminating the signs of financial restraint. It is well known that fiscal liberalization policies are closely linked to the dominance of liberal policies as general economic policies. Economic activity is notable, and financial liberalization is among the most important economic reforms initiated by countries that define transition from a planned economy to a market economy. Like other policies, financial liberalization affects financial and economic systems It represents a positive form of financial liberalization gains and negatively represent the risks.

#### مقدمة

يعد التحرير المالي أحد معالم النظام المالي الجديد وأهم التطورات الاقتصادية البارزة خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي ، من خلال إلغاء القيود والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عملية ضمان وتوزيع

وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العملات طبقا لقوى العرض والطلب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن من مقتضيات التحرير المالي إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي وعلى معدلات الفائدة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية حرية كبيرة في إدارة نشاطها، لكن هذا لا يعني بالضرورة قيام نظام بنكي حر مئة بالمائة لأن الحكومات ولأسباب تحوطية سوف تستمر في الإشراف على النظام الهنكي من خلال تجسيد سياسة نقدية فعالة لتحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار النقدي.

### المحور الاول: مفهوم التحرير المالي وأهدافه

شهد الاقتصاد العالمي في تطوره عدة مراحل، من سماته الأساسية هو الاتجاه نحو عولمة النشاط الاقتصادي، خاصة عند استقلال أغلبية الدول بعد الستينات وخلال السبعينات، حيث جاء التحرير المالي والبنكي كنتيجة حتمية في إطار هذه التحولات العالمية الذي كان أساسها المناداة برفع القيود الجمركية على التجارة سواء كانت سلعية أو مالية، وهذا ما دعا إلى تطوير القطاع المالي والبنكي من خلال إلغاء كل القيود والعراقيل التي يمكن أن تحد من حركة الأموال الداخلية والخارجية لتنفيذ العمليات التجارية والاستثمارية وعليه طالبت أغلبية الدول من الحكومات رفع يدها وعدم التدخل وترك حرية في حركة الأموال، سنحاول من خلال هذا المحور التعرف على مفهوم التحرير المالي ومبادئه وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

### أولاً: التحرير المالي وإجراءاته

انبثق التحرير المالي الدولي الذي يعتبر عامل مصيري للعولمة المالية، غداة انهيار النظام النقدي الدولي المدعي لنظام بروتن وودز عام 1971 م، وتعويم أسعار صرف العملات الرئيسية وبدأت عمليات التحرير المالي في الدول المتقدمة واكتملت بتوسيع أنشطة البنوك وتدويلها وتوسيع التحرير ليشمل العديد من الدول النامية.<sup>1</sup> وسنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على مفهوم التحرير المالي وكذا إجراءات تطبيقه.

### 1. تعريف التحرير المالي:

يمكن تعريف التحرير المالي بالمعنى الضيق، على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Jean Pierre ALLEGRET – Pascal MERRER، Economie de la mondialisation ، édition De Boeck ،Belgique ، 2007p 101.

<sup>2</sup> سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1994، ص13.

ويتضمن إصلاح أو تحرير القطاع المالي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لإزالة الضوابط على النظام المالي، وتحويل هيكله بشكل يتفق مع النظام الاقتصادي الموجه لاقتصاد السوق، وذلك في ظل إطار تشريعي ملائم.<sup>1</sup> ومنه يعتبر التحرير المالي بمعناه الواسع، مجموع الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة.

ومن خلال تعريف التحرير المالي، نجد أن سياسته تقوم على الثقة الكاملة في الأسواق المالية عند تحريرها من القيود الإدارية لأسعار الفائدة، حيث تترك العمل لقوى السوق مع إلغاء الحدود القصوى لأسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات مع ارتفاع المدخرات، وعليه فالتحرير المالي يقوم على مبدئين أساسيين هما:

✚ تمويل مشاريع باستعمال القروض البنكية بالتوفيق بين الادخار والاستثمار، برفعها للادخار وخفضها للاستثمار.

✚ تحديد سعر الفائدة في السوق، بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

ويمكن إعطاء تعريف آخر للتحرير المالي باعتباره مبني على أمرين أساسيين هما:<sup>2</sup>

✚ إلغاء القيود والضوابط على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة عبر الحدود الوطنية.  
✚ إعطاء السوق مطلق الفاعلية في عملية ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العملات طبقا لقوى العرض والطلب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن من مقتضيات التحرير المالي إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي وعلى معدلات الفائدة وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية حركة كبيرة في إدارة نشاطها، لكن هذا لا يعني بالضرورة قيام نظام بنكي حر مئة في المئة لأن الحكومات ولأسباب تحوطية سوف تستمر في الإشراف على النظام البنكي. وبعبارة أخرى، يمكن القول انه ليس هناك تحرير مالي كامل في أي اقتصاد وأن تدخل الدولة عبر السلطات المالية والنقدية عموما لتحقيق أهداف الدولة يتم في كل اقتصاد بما في ذلك الدول الرأسمالية الصناعية و تجدر الإشارة إلى أن هذه الدول تمارس التدخل عبر آليات السوق في حين تتداخل الآليات التحكيمية مع آليات السوق في الدول النامية.

<sup>1</sup> عاطف وليم أندروس ، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 193.

<sup>2</sup> شذى يوسف عبد الحق ، الاستثمار ومحدداته في ظل التحرير المالي، دراسة عينة من الدول العربية في الفترة 1993-2003 ، أطروحة دكتوراه في اقتصاد الأعمال ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، 2008، ص ص 3.2.

## 2. إجراءات التحرير المالي:

انتشرت عملية التحرير المالي والبنكي في أغلبية الدول في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي، إلا أن الأساليب المستخدمة في ذلك تختلف باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، وفق السياسة العامة التي تضعها كل دولة فهي إما لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي أو لتطوير البنية الأساسية والأسواق المالية، وعموما يمكن عرض الإجراءات المتخذة في إطار عملية التحرير المالي والبنكي كما يلي:<sup>1</sup>

- ✚ إلغاء القيود على سعر الفائدة وتوسيع مجال تحركها، وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- ✚ إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك، مثل تحديد السقوف الائتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة.
- ✚ تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق.
- ✚ إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.
- ✚ السماح بإنشاء البنوك، سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية في مختلف دول العالم.
- ✚ تقليل الحواجز أمام الانضمام والدخول إلى السوق البنكي، وتسهيل إجراءات الانسحاب منه.
- ✚ تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.
- ✚ إطلاق حرية تحديد العمولات وتسعير الخدمات البنكية.
- ✚ إعادة تكوين قاعدة رأس مال البنوك (إعادة رسمة البنوك).
- ✚ تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على انضباط السوق المالي.
- ✚ تحرير الائتمان وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقوف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى.
- ✚ بالإضافة إلى ترك المجال للبنوك والمؤسسات المالية للدخول في مجالات تمويلية حديثة وهذا لتوسيع في خدماتها المالية للمؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال تهيئة اطر تشريعية تنظم هذه العمليات وتحدد مبادئها ومستوياتها.
- ✚ تحرير الأسواق المالية، بخفض القيود على الاستثمار الأجنبي، تحسين إجراءات التسوية وإنهاء المعاملات، تخفيض الضرائب والرسوم على المعاملات والضرائب على الأرباح الرأسمالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>بريش عبد القادر ، التحرير البنكي ومتطلبات تطوير الخدمات البنكية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006، ص40.

<sup>2</sup> هالة حلمي السعيد ، الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة ، مجلة بنك الكويت الصناعي، العدد 58، الكويت، سبتمبر 1990، ص 18..

✚ تعويض استخدام التدخل غير المباشر في إدارة السياسة النقدية بدل من استخدام أدوات التدخل المباشر.<sup>1</sup>

## ثاني: أهداف التحرير المالي

تنتهج الدول سياسة التحرير المالي والبنكي بتطبيق مجموعة من الإجراءات سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي وتخص أسعار الفائدة والصرف، نسب السيولة والأسواق المالية، الاستثمار الأجنبي، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف تمكنها من تحسين ظروف عمل القطاعين المالي والبنكي وتوفير الأموال اللازمة لزيادة الاستثمارات ونحاول ذكر أهم الأهداف كما يلي:

– يهدف التحرير المالي إلى التخلص من مظاهر الكبح المالي الذي عانت منه معظم اقتصاديات الدول النامية حيث ينصرف مفهوم الكبح أو القمع المالي إلى القيود المفروضة على النظام المالي ومن أهمها:<sup>2</sup>

✚ التحديد الإداري لأسعار الفائدة على القروض والودائع.

✚ رقابة إدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينة، مع تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية لبعض القطاعات.

✚ فرض ضريبة مرتفعة على القطاع البنكي من خلال المبالغة في تحديد متطلبات مرتفعة للاحتياطي.

✚ إلزام المؤسسات المالية بشراء الأوراق المالية الحكومية وبعائد منخفض.

✚ فرض قيود صارمة على حرية الدخول إلى القطاع المالي بصفة عامة وقطاع البنوك بصفة خاصة وقد يصل مداها إلى الحظر المطلق لدخول المستثمرين الأجانب إلى قطاع الخدمات المالية.

✚ فرض قيود صارمة على تحركات رؤوس الأموال الأجنبية سواء كانت داخلة أم خارجة وذلك بهدف تعزيز وحماية ترتيبات القطاع المالي المحلي.

– إنهاء التدخل الحكومي في النظم المالية لعدم فعاليته في تخصيص رأس مال، وتحقيق أهداف السياسة النقدية.<sup>3</sup>

– تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.

<sup>1</sup> نزار العيسى، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي الحالة الأردنية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، الأردن، المجلد 2007، 21، ص 109.

<sup>2</sup> عاطف وليم اندرواس ، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005، ص85.

<sup>3</sup> سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود في إطار عالمية الحادي والعشرين، الصناعة المالية الحديثة ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص80.

- خلق علاقة بين أسواق رأس مال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.
- رفع فعالية الأسواق المالية، لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وتمكينها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة.
- تحرير التحويلات الخارجية، مثل تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال خاصة مع التغيرات الاقتصادية مثل تغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- رغبة الدول العظمى في تحقيق مكاسب اقتصادية ومالية (ضمن مفاوضات) خاصة مع بدء الدول النامية في فتح أسواقها المالية، وإدراج تحرير الخدمات المالية ضمن مفاوضات الجات، وفيما بعد المنظمة العالمية للتجارة بصدور ملحق حول الخدمات المالية، وتم الوصول إلى توقيع بروتوكول اتفاق يضم 70 دولة لتحرير 95% من أنشطة البنوك والمؤسسات المالية.<sup>1</sup>

### المحور الثاني: متطلبات نجاح التحرير المالي

هناك أربعة متطلبات أساسية يحددها مؤيدو التحرير المالي والبنكي لإنجاح هذه السياسة وهي:

#### أولاً: توفر الاستقرار الاقتصادي العام:

هناك اتفاق عام على أهمية استقرار الاقتصاد الكلي لنمو خدمات القطاع المالي ونجاح سياسة التحرير المالي، ولذلك ينبغي للبلدان اعتماد سياسات اقتصادية كلية مناسبة، وتشجيع المنافسة داخل القطاع المالي ووضع إطار مؤسسي قانوني قوي وشفاف لأنشطة القطاع المالي، وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة لوجود تنظيم ورقابة احترازيين، وإرساء حقوق قوية للدائنين.<sup>2</sup>

إن التضخم المرتفع والعجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، وأسعار الصرف غير مستقرة، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير البنكي والمالي، وتؤثر بشكل عكسي على الاندماج في النظام المالي الدولي، ويساهم في إضعاف النظام البنكي والمالي الوطني، وذلك لأن من بين الأسباب الرئيسية لتعثر سياسة التحرير المالي، السياسات غير سليمة لإدارة الاقتصاد الكلي، والتنظيم والإشراف الحكومي غير المناسب والتدخل غير السليم في الأسواق المالية.

بالإضافة إلى أن التحرير المالي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار، فعلى المؤسسات المالية أن تدعم دورها في الوساطة المالية بصورة مناسبة فإن ذلك يتطلب مناخ من التضخم المنخفض والمستقر وأفضل ضمان لذلك يكون من خلال سياسات نقدية يمكن التنبؤ بها مع كونها موجهة نحو

<sup>1</sup> سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 19.

<sup>2</sup> جوزيف طرييه، "التطور المالي والسياسات النقدية والمصرفية في منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 283، لبنان، يونيو 2004، ص 11.

الثبات، ويوجد خطران أساسيان للسياسات النقدية وهما الاقتراض غير المناسب وتضخم أسعار الأصول، غير أن أفضل آلية للتحرك تتم كما يلي:

يسمح التوسع المالي للبنوك بتقديم ائتمان سهل للشركات أو لقطاع العقارات بمعدلات فائدة منخفضة نسبياً، غير أن ذلك يسمح بالإقراض الخطر ويضخم من أسعار الأصول مثل الأراضي والمباني ومع مرور الوقت يمكن أن ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية أيضاً، ولكي نعيد استقرار السوق فإن السلطات النقدية يجب أن تبحث سياسات أكثر تشدداً وتقييداً من خلال معدلات فائدة مرتفعة، إن هذا يخفض الطلب، فمعدلات الفائدة المرتفعة والطلب الذي ينخفض يخلق فجوة بين تكاليف الائتمان والعائد على الاستثمار. لهذا تنخفض أسعار الأصول لأن عوائد الأصول لم تعد تغطي التكاليف المتزايدة للائتمان في هذه الآونة، وزيادة العرض يمكنها من أن تزيد من ضرورة التصحيح، وإذا تم إجراء هذا التصحيح بعد ظهور المشكلة، فيمكن أن تجد البنوك نفسها مع حصة كبيرة من الديون المتعثرة ضمن محفظتها المالية، ولن تقدم الرهونات والضمانات دعم مناسب لها. لأن مقدار الائتمان يتجاوز قيمة الأصول التي تؤول للبنك عادة عند العجز عن السداد، ومن المحتمل أن تكون مشكلة الديون المعدومة أكبر كلما قامت البنوك غير المنضبطة بالاقتراض مقدماً، وفي الواقع لقد مرت عدة دول نامية ومتقدمة بما يسمى أزمات بنكية في الاقتصاديات الكلية إن مثل هذه الأزمات يمكن أن توجد معضلات أمام صانعي السياسة.

وبصفة عامة فلا يمكن أن يترك صانعي السياسة البنوك لتفشل، ويجب أن توضع الضوابط لتخفيف خطر التوسع في الإقراض غير العقلاني و الذي ينشأ عن سياسة غير مناسبة للاقتصاديات الكلية، كما يعتبر الإشراف غير السليم على البنوك من ضمن عوامل هذا الفشل.

ويتحقق الاستقرار الاقتصادي العام بوجود معدل تضخم منخفض، لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد مما يعرقل النمو الاقتصادي، ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام يجب اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية، التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المالي وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:<sup>1</sup>

1. **الإجراءات الوقائية** : هي عادة إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات البنكية، بتصميم هياكل قانونية وتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين، تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام البنكي والمالي، ويضمن وجود رقابة محاسبية خارجية، كما تتابع إدارة البنوك وتمنعها من التدليس.
2. **الإجراءات العلاجية**: هي إجراءات تتخذ بعد حدوث الأزمات المالية، على شكل تأمين على الودائع، إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المدعين وحقوق الملكية الحكومية،

<sup>1</sup> بن طلحة صليحة، معوش بوعلام، "يوم التحرير البنكي في إصلاح المنظومة المصرفية"، مداخلة في الملتقى الوطني -المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية جامعة الشلف 2004، ص479.

بينما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية، والقيام بإجراءات التصفية، وتكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الاعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية غير مقبولة سياسيا.

### ثاني: توافر المعلومات والتنسيق بينهما

تعد عمليات الإفصاح وتوفير المعلومات ركنا آخر في عمليات التحرير المالي وأحد أهم اتجاهاتها حيث تسهم في تحقيق الكفاءة وتشغيل الأسواق المالية وتحسين القرارات الاستثمارية وغالبا ما ترتبط عمليات الإفصاح والمعلومات بإدارة الخطر، إذ كلما أفصحت المؤسسات والأسواق عن بياناتها ووفرت المعلومات بشكل دقيق ومنتظم وقانوني كلما ساهمت تلك العمليات في ترسيخ اتجاهات التحرير المالي، إن الإفصاح يجب أن يتسق مع المعايير الدولية ليساهم في صيغ قرارات استثمارية فاعلة سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب.<sup>1</sup>

ويتطلب إنجاح سياسات التحرير المالي وتوافر المعلومات الكافية، عن السوق المالي والبنكي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، وتخص المعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية، لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تصعيد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع، وينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث يرى مؤيدو التحرير المالي والبنكي في أن المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هي أكبر عائدا، والعكس صحيح لأنها تعوض معدل الفائدة. أما عدم التنسيق بين المعلومات فيؤدي إلى صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والناجحة، وإلى رفع تكلفة الحصول عليها ولهذا يرى منتقدو سياسة التحرير المالي والبنكي ضرورة التدخل الحكومي لإلزام الجهات المعنية على توفير المعلومات، بإصدار لوائح، أو فرض ضرائب، أو تقديم اعانات

لتفادي ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات مما يؤدي إلى إخفاق الأسواق المالية.

### ثالث: إتباع التسلسل في مراحل التحرير المالي

إن تطبيق سياسة التحرير المالي، يجب أن تبدأ من المستوى المحلي أو تحرير القطاع المالي الداخلي بشكل تدريجي قبل القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي يمكن الدولة من تجنب العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، والتي أدت إلى زيادة مستوى العمق المالي\* به.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سرمد كوكب الجميل، تحديات العولمة وخيارات الاستجابة، تحليل اتجاهات التحرير المالي تجاه الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره.  
<sup>\*</sup> العمق المالي: يقصد به الحجم النسبي للسيولة العامة وتقاس بنسبة (العملة والنقود والودائع الجارية والودائع لأجل في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>2</sup> عاطف وليم أندرواس، أسواق أوراق مالية بين ضرورات التحول الاقتصادي وتحرير مالي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

حيث هناك منهج للتحرير المالي السريع الذي أوصى به المؤيدون الأوائل للتحرير المالي بالقيام بإزالة كافة القيود في وقت واحد، ولقد اتبع هذا المنهج بعض الدول مثل الأرجنتين، الأوروغواي، المملكة المتحدة ونيوزلندا في السبعينات، حيث قامت هذه الدول بإزالة معظم القيود على القطاع المالي خلال فترة قصيرة لكن هذه الطريقة لم تحقق النجاح ذاته في تلك الدول، ففي حين استطاعت المملكة المتحدة ونيوزلندا الاستفادة من مكاسب التحرير المالي، باءت جهود الأرجنتين والأوروغواي بالفشل حيث تبين أنه كان ينبغي عليهما القيام بإصلاحات قبل تقرير تحرير القطاع المالي. لذلك ينصح باستخدام هذا المنهج في الدول ذات الأنظمة المالية القوية، والتي تمتلك أدوات رقابية صارمة، حيث تحقق لها مكاسب سريعة وفعالة، بينما يحميها نظامها المالي القوي من أية أزمات تنتج عن هذا التحرير.<sup>1</sup>

بينما منهج التحرير التدريجي الذي تتبعه مختلف دول العالم عند تطبيق سياسات التحرير المالي، وذلك على خلفية الأزمات المالية التي حدثت في بعض الدول التي تبنت منهج التحرير السريع، إن تجارب بلدان المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية أشارت إلى أنه كي يستطيع بلد ما تحقيق الاستمرار في قابلية حساب رأس المال للتحويل، و تقليل المخاطر المالية المقترنة به، يتعين عليه انتهاج سياسات تنظيمية قبل تقرير انفتاح القطاع المالي، وعلى عكس من ذلك فإن تدفقات رؤوس الأموال بغرض المضاربة تجعل من الصعب تحقيق الانفتاح لحساب رأس المال، لذلك فإن التدرج في عملية التحرير يساعد في كسب الوقت لإحداث تغييرات هيكلية في الأسواق المالية كي تستطيع العمل في المناخ الدولي. ويظهر التسلسل في عمليات التحرير المالي والبنكي على المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي كما يلي:

- **القطاع الحقيقي:** يتم ترك فيه الأسعار تتحرك وفق قوى السوق، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة وبطريق عقلانية على المؤسسات، ورفع الدعم على الأسعار، وتطبيق سياسة الخصخصة.
- **القطاع المالي والبنكي:** يتم فيه رفع القيود على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير، بالإضافة إلى تحرير كامل لأسعار الفائدة وإزالة كافة أشكال القيود الإدارية على النظام المالي.

ويظهر التسلسل بالانتقال إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي والمالي، بحيث:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> شذى يوسف عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>2</sup> عاطف وليم اندرواس، مرجع سبق ذكره، ص 204.

– **القطاع الحقيقي:** وذلك بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال إزالة القيود الكمية

وخفض القيود التعريفية على حركة السلع والخدمات، والسماح بالتحويلات المالية لأغراض تجارية خارجية.

– **القطاع المالي والبنكي:** ويبدأ عادة بإزالة القيود على تدفقات الاستثمار الأجنبي ورفع الرقابة على

تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير.

#### **رابع: الإشراف الحذر على الأسواق المالية**

يخص التدخل الحكومي أو أن إنجاح سياسة التحرير المالي والبنكي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق البنكية، وتفاذي وقوع الأزمات المالية والبنكية، ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات البنكية والمالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر والتنبيه إليها، وضمان الشفافية والاهتمام بأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة وتسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، وإقامة هيئات رقابية إشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي، وهذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المالي والبنكي، ولقد سعت لجنة "بازل" للرقابة البنكية، على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف الحذر وعملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف والرقابة على الأنظمة البنكية لضمان الاستقرار.

#### **المحور الثالث: مكاسب ومخاطر سياسات التحرير المالي**

اختلفت التوقعات والآراء فيما يتعلق بالآثار المتوقعة ل سياسات التحرير المالي ، ولم يتم تفهم هذه التوقعات والآراء والاتجاهات إلا إذا قمنا بإجراء نظرة كلية مركزة على طبيعة هيكل النظام المالي ثم عرض تلك التوقعات والآراء والاتجاهات وأخيرا محاولة استخلاص أهم الآثار الايجابية وكذلك الآثار السلبية المتوقعة من منطلق التحليل الموضوعي والمتعمق لتلك الآثار كما يظهر من التحليل التالي:

#### **أولا: مكاسب التحرير المالي**

إن حجم المكاسب المتوقعة لتحرير القطاع المالي يتوقف اقتصاديا على مدى نجاح الدولة في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ومدى عمق إجراءات التحرير، فضلا عن طبيعة وأنماط تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والذي لا بد من الإشارة إليه هو أولا أن المكاسب المتوقعة مبنية أساسا على اعتقاد وافتراضات مفداها أن تحرير القطاع المالي سيؤدي إلى تغيير أنماط سلوكية على المستوى المؤسسي والمستوى العام في اتجاه معين، ليؤدي هذا التغيير بدوره إلى تحقيق المكاسب، ثانيا لا يبدو أن هناك ما يؤكد أن كل تحرير للقطاع المالي سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق كل النتائج المتوقعة وبذات تحسين المستوى الأداء الاقتصادي وفي كل الأحوال يمكن إيجاز هذه المكاسب المحتملة في ما يلي:

## 1. رفع كفاءة القطاع المالي:

يعتقد أن إزالة القيود على القطاع المالي تعني إزالة التشوهات التي تعيق عمل هذا القطاع وبالتالي رفع مستوى كفاءته. بعبارة أخرى إن التحرير المالي يؤدي إلى تقليل تجزؤ الأسواق المالية المحلية وزيادة تكامل المراكز المالية الدولية وهذا يؤدي بدور إلى تحقيق كفاءة أكبر في الأسواق المالية المحلية، وزيادة فرص وصول المؤسسات المحلية إلى مصادر التمويل الدولية فضلا عن ذلك، يؤدي التحرير المالي إلى تسعير الخدمات المالية بشكل يتماشى والأسعار الدولية لهذه الخدمات، وتطوير مستواها وتحسين نوعيتها إتباع أساليب حديثة في الإدارة من خلال الاحتكاك مع الأسواق المالية الدولية، من ناحية أخرى يساهم التحرير المالي في تنويع مصادر أموال البنوك، وكذا تنويع مجالات توظيفها واستخداماتها وذلك يعود بصفة أساسية إلى فتح مجالات الأنشطة البنكية وتوسعها، حيث يصاحب موجة التحرير إعادة النظر في النظم الإشرافية كمقررات لجنة بازل.<sup>1</sup>

ويشجع التحرير المالي على رفع مستوى الشفافية والمصدقية، لأن صناع القرار سيضطرون إلى الالتزام بمعايير الإفصاح، ويتوقع نتيجة لذلك أن تتخفض المشاكل ذات العلاقة مثل:

– السيولة في الأسواق المالية، من خلال تحسين الوظائف المرتبطة بالأسواق المالية عن طريق ثلاث مسارات الأول هو نجاعة وقدرة هذه الأسواق لمنح مواد مقبولة والثاني هو تنويع المحفظة وأخيرا هي الخاصية التي تفرضها الأسواق على السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول والخاصة بالفتح الداخلي والخارجي للأسواق المالية التي تشتمل وتتحكم فيها الشمولية المالية.<sup>2</sup>

– الاختيار غير السليم الذي يظهر في حالة عدم تماثل المعلومات في السوق قبل إتمام العملية المالية.

– المخاطرة المالية التي تظهر في حالة عدم تماثل المعلومات في السوق بعد إتمام العملية المالية. ولتحوط اتجاه الخطر المعنوي، فانه من الضروري الالتزام بتطبيق القواعد الرقابية والتنظيمية كإجراء عمليات التدقيق المحاسبي.

وتجدر الإشارة إلى أن كفاءة القطاع المالي لا تعتمد فقط على تطبيق إجراءات التحرير المالي، وإنما يجب القيام بمجموعة من الإصلاحات داخل القطاع المالي قبل الانفتاح على الأسواق الدولية، ولقد أظهرت الدراسات حول الإصلاحات المالية في دول أمريكا اللاتينية انه كان من الضروري تأجيل الانفتاح على الأسواق الأجنبية إلى أن تتم السيطرة على التضخم، ويصبح القطاع المالي المحلي اقدر على المنافسة.

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 37.

<sup>2</sup>Thomas fabre ، les bienfaits attendus de la globalisation financière ،revue gabiers français ،n°345 ،2008 ،

## 2. زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يفتح التحرير المالي المجال أمام الدول النامية للدخول للأسواق المالية الدولية، و بالتالي إمكانية الحصول على الموارد المالية لسد فجوة نقص الموارد المحلية (قصور المدخرات المحلية) وذلك لتمويل الاستثمارات المحلية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك استنادا إلى أفكار المدرسة الليبرالية الجديدة التي تتبناها المؤسسات الدولية.

إن التجارة الدولية في الخدمات المالية تمثل مكسب آخر، لأنها تشجع تدفق رؤوس الأموال الموجودة في حالة فائض نحو الدول التي تملك الندرة، مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار في هذه الدول الأخيرة، إن الدول التي تتميز بمعدلات ادخار عالي ومردود استثماري نسبيا ضعيفا يمكن أن تصدر رؤوس الأموال والرفع من عائداتها.<sup>1</sup>

ومع قبولنا المبدئي لما سبق إلا أنه يجب القول أن التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، يعتمد على طبيعة الأموال المتدفقة من وإلى الدولة. فإذا كانت هذه الأموال عبارة عن استثمارات طويلة الأجل فان تأثيرها يكون ايجابي على النمو الاقتصادي، أما إذا كانت استثمارات قصيرة الأجل تسعى إلى العائد الأعلى الربح السريع فإنها ستؤدي إلى خلق فقاعات في أسواق الأسهم والسندات والعقارات وتؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد المحلي، وبمجرد خروج هذه الاستثمارات، إذا كان حجمها كبيرا تحدث أزمة مالية يتمخض عنها انهيار أسعار الصرف في الدولة وانخفاض قيمة عملتها مما يضعف الثقة بها داخليا وخارجيا، وبالتالي لجوء الدول للاقتراض من مصادر العالم الخارجي الأمر الذي يسبب تراكم الديون الخارجية بما يوتر سلبا على النمو الاقتصادي.

## 3. المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يرتبط زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مباشرة بمدى تطور الخدمات المالية ومدى تطور سوق رأس المال، وهي القنوات المالية الرئيسية لتمويل المشاريع الجديدة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم في الاقتصاديات الحديثة بتشغيل ثلثي القوى العاملة، لذلك تعتمد الإستراتيجية الجديدة المدعومة من طرف المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أساسي على التحرير المالي، الذي يسمح بتوفير الشروط المناسبة لتعبئة جيدة للموارد المالية التي يحتاجها الاقتصاد النامي لتعويض النقص الناجم عن الموارد المحلية.

ويتوقع أن يتأتى ذلك من خلال ما يكتسبه القطاع المالي على المدى الطويل بعد التحرير، من أدوات وتقنيات مالية متطورة تمكنه من أن يقوم بتعبئة الموارد المالية والترويج للاستثمارات الجديدة من

<sup>1</sup> زايري بلقاسم، بلحسن هواري، اثر تحرير الخدمات المالية على النظام البنكي في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى شلف، مرجع سبق ذكره.

خلال مؤسسات وأجهزة متخصصة وكفوءة، ويتوقع أن تسهم هذه الأدوات والتقنيات في رفع كفاءة استثمار الأموال المتوفرة، وفي زيادة حجمها وأشكالها، وبالتالي الدفع إيجابا اتجاه التنمية الاقتصادية. ويرى دعاة التحرير المالي انه ونتيجة لارتفاع النمو الاقتصادي وتعبئة المدخرات وإدارة المخاطر تصبح فرص الوصول إلى الائتمان أمام المدخرين والمقرضين أفضل من قبل، حيث يزداد المعروض من الائتمان لمستوى معين من الودائع بسبب الارتفاع في معدلات الفائدة، الذي يتبع عادة التحرير المالي. وهذا يسفر عن إتاحة مزيد من الأموال القابلة للإقراض أمام الفقراء وذوي الدخل المنخفض والمحدود مما يساهم في انخفاض معدل الفقر.

### الثاني: المخاطر المتوقعة للتحرير المالي

إن المكاسب المتوقعة لتحرير القطاع المالي لا تأتي عادة دون أن تحمل في طياتها مخاطر قد تهز الاقتصاد بأكمله، والتي غالبا ما تظهر بشكل بارز في القطاع المالي المتلقي الأول للصدمات المالية، لذلك من الأهمية عند اتخاذ قرار التحرير القيام بإصلاحات هيكلية في القطاع المالي قبل القيام بعملية التحرير المالي لأن الدول النامية عانت الكثير تبعات التحول من سياسات الكبح المالي، واستعمال الأدوات الرقابية المباشرة في ظل تخطيط وتنفيذ مركزي، إلى مرحلة التحرير المالي واستخدام أدوات غير مباشرة وتقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد. لقد تم هذا التحول في العديد من الدول قبل تهيئة اقتصادياتها لعمليات التحول وخلق البيئة المناسبة من خلال وضع ضوابط وقواعد وإجراءات جديدة تتلاءم مع مقتضيات مرحلة ما بعد التحرير وتتخلص المخاطر المتوقعة لتحرير القطاع المالي فيما يلي:

#### 1. التدفقات الرأسمالية المزعزعة للاستقرار:

أسهمت سياسات التحرير المالي في حدوث اضطرابات وأزمات مالية في العديد من الدول النامية ويعود سبب اجتذاب هذه الدول إلى عملية التحرير المالي إلى الإرشادات التي وجهت إليهم من المؤسسات المالية الدولية، إلا أنه لم يشر مستشاري هذه المؤسسات إلى مخاطر هذا الانفتاح الذي يمكن أن يتسبب في زعزعة استقرار اقتصاديات الدول النامية، ويظهر هذا بوضوح عندما تكون الاستثمارات المتدفقة قصيرة الأجل، أو ما يعرف بالأموال الساخنة، وهي رؤوس الأموال التي تنتقل من مركز مالي لأخر، ومن عملة لأخرى لأغراض المضاربة وللاستفادة من فروق معدلات الفائدة واقتناص الأرباح السريعة للانكشاف بالنقد الأجنبي.

إن وجود جوانب ضعف في القطاع المالي، وانخفاض فاعلية الرقابة، تشجع المؤسسات المالية المحلية فيما يتعلق بالنقد الأجنبي، ذلك لأن تحرير حساب رأس المال يشمل حرية تحويل العملة الأجنبية إلى المحلية وبالعكس، مما يحفز المؤسسات المحلية على تمويل أنشطتها من خلال الاقتراض بالعملة الأجنبية، ويؤدي الانكشاف بالنقد الأجنبي إلى تفاقم مشاكل الجهاز البنكي إذا انخفضت قيمة العملة

المحلية لأن مثل هذا الانخفاض قد يعوق قدرة بعض الجهات المقترضة على سداد الديون. وللمحد من خطر الانكشاف بالنقد الأجنبي، قامت دول كثيرة بالحد من مراكز العملة الأجنبية الصافية المفتوحة للبنوك.<sup>1</sup>

يمكن لتحرير تجارة الخدمات المالية أن يؤثر كذلك على الاستقرار المالي بصورة غير مباشرة عن طريق تأثيره على تدفقات رأس المال، وكما نعلم فإن تحرير التجارة يحفز تدفقات رأس المال، ولكن على العكس من ذلك فإن التدفقات في فترات فقدان الثقة يمكن أن تجعل موقف المؤسسات المالية أسوأ وبذلك تزيد درجة التأثير على الاقتصاديات الضعيفة والسياسات التنظيمية على الاستقرار المالي، وفي الدول النامية على وجه التحديد يكون حجم وعمق الأسواق المالية محدودا وهو ما يمكن من زيادة الأثر السلبي الناتج عن كبر حجم التدفقات للخارج وفقدان الثقة، وذلك من خلال السلوك الجماعي من جانب المستثمرين الذين لم يألفوا بعد الأسواق الجديدة الناشئة نسبيا، ومع ذلك يمكن أن نلاحظ أن حركات رأس المال تستجيب إلى عدم التوازن في المتغيرات الاقتصادية والمالية وبذلك تقوى الحاجة إلى وضع سياسات سليمة للاقتصاديات الكلية والسياسات التنظيمية، والأكثر من ذلك فإنه من الواضح أن القدرة على التنبؤ بالسياسة تساهم في استقرار تدفقات رأس المال.<sup>2</sup>

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه السياسة لا تتعارض مع أهداف التحرير المالي الذي يفترض إلغاء القيود على النقد الأجنبية إذ أنها تعد نوعا من قواعد التنظيمية والضوابط لحماية الجهاز المالي من مخاطر التعامل بالعملة الأجنبية.

## 2. تزايد مخاطر أنشطة غسل الأموال:

يلاحظ مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عمليات غسل الأموال القذرة حتى وصل حجم الأموال التي يتم غسلها في أنحاء العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي<sup>3</sup>، ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي وأهم هذه الأنشطة هي الاتجار بالمخدرات والاتجار في الأسلحة المحظورة والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والإستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض البنكية المهربة والدعارة وتجار الرقيق والسرقات.

### 1.2. التعريف بغسل الأموال: هناك العديد من التعاريف ونذكر البعض منها على سبيل المثال:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> شذى يوسف عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>2</sup> طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 39

<sup>3</sup> عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وأثارها على النشاط المصرفي، ملتقى الشلف، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> خياطة عبد الله، بلاطة مبارك، تأثير ظاهرة غسل الأموال على مصادر تمويل اقتصاديات البلدان النامية، مداخلة قدمت ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات،.

- القانون الأمريكي لسنة 1986م اعتبر أن غسيل الأموال هو كل عمل يهدف إلى إخفاء طبيعة أو مصدر الأموال الناتجة عن النشاطات الإجرامية.
- فريق العمل المالي التابع للأمم المتحدة: "المال المغسول هو ذلك المال الناتج عن الاتجار بالسلاح والتهرب من الضرائب والجمارك وغيرها... الخ".
- يعرفها " Ronald claver " بأنه "استعمال الأموال في أسلوب معين من أجل إخفاء مصدرها".
- 2.2. خصائص عمليات غسيل الأموال:** من التعاريف السابقة نستنتج جملة من الخصائص لظاهرة غسيل الأموال:

- إن عملية غسيل الأموال تعد أنشطة مكتملة لأنشطة رئيسية سابقة، أسفرت عن تحصيل كمية من الأموال غير المشروعة غالباً، أي الأموال القذرة الناتجة من الاقتصاد الخفي.
- تتسم عمليات غسيل الأموال بسرعة الانتشار الجغرافي للعولمة، إذ أنها بعد أن ظلت متمركزة في عدد محدود من الدول نجدها في ظل العولمة انتشرت جغرافياً بشكل كبير في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، ودول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً مجالاً خصباً لنمو تلك العمليات.
- إن عمليات غسيل الأموال في ظل العولمة أصبحت تمتد أفقياً، مستغلة في ذلك مناخ التحرر الاقتصادي والمالي، ومعنى ذلك أن عمليات غسيل الأموال كانت بدايتها محلية امتدت لتكتسب أبعاداً عالمية أو دولية.
- يزداد الاتجاه نحو عمليات غسيل الأموال دولياً مع ازدياد الاتجاه لتحرير التجارة العالمية، حيث تستغل عمليات فتح الحدود والتحرر من القيود في نقل الأموال القذرة، لتكون أكثر أماناً في دول أخرى غير التي مورست على أرضها الأنشطة الخفية غير المشروعة، وقد لوحظ ذلك مع قيام الاتحاد الأوروبي وتوسيعه، وإنشاء منظمة دول أمريكا الشمالية (النافتا)، وتزايد تحرير التجارة السلعية والخدمات وخاصة الخدمات المالية والبنكية.
- ترتبط عمليات غسيل الأموال بعلاقة طردية بعمليات التحرر الاقتصادي والذي نتج عنه توسع القطاع

- الخاص، فحسب تقرير البنك الدولي لسنة 1996م "إن نمو القطاع الخاص ازداد معه احتمال فتح مسالك جديدة للإجرام الخاص، وما تؤدي إلى زيادة غسيل الأموال.
- تتوكل عمليات غسيل الأموال مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث تشهد تلك العمليات تطوراً كبيراً في تقنياتها، مدفوعة في ذلك بالتزايد الكبير في حجم تلك الأموال، والمتحصلات الناتجة عن الأنشطة الخفية وغير المشروعة، وكذلك بالتطور في الوسائل التكنولوجية المستخدمة في نقل الأموال

وتحويلها عبر الحدود. فبعد أن كانت تستخدم في الأعمال الخيرية، أخذت في ظل العولمة تستعمل في المضاربة على العملات، وشراء العقارات والمعادن النفيسة، بل وصلت إلى البورصات لشراء الأسهم والسندات وإقامة المشروعات الاستثمارية، أي دخلت في عصب الاقتصاد الرسمي.

– إن عمليات غسل الأموال تتم من خلال خبراء مختصين على علم بقواعد الرقابة والإشراف في الدول، وما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها، وعلى علم بفرص الاستثمار ومجالات والتوظيف والأصول التي توفر الأمان لهذه الأموال، ومعنى ذلك أن لعمليات غسل الأموال متخصصين في ارتكاب الجرائم والأنشطة الخفية غير المشروعة التي نتجت عنها.

ويوجه عام ظاهرة غسل الأموال هي إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير الشرعية في مجالات وقنوات استثمارية شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال، ولتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع<sup>1</sup>. ويستخدم الجهاز البنكي كوسيلة لعمليات غسل الأموال.

ويستخدم الجهاز البنكي كوسيط لعمليات غسل الأموال، حيث تمر عمليات غسل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإبداع النقدي ثم مرحلة التعنيم ثم مرحلة التكامل مع الأخذ في الاعتبار أن غسل الأموال يؤثر تأثيرا سلبا على الاقتصاد الوطني وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى وتقوية أوجه التعاون الدولي في هذا المجال ويتضمن غسل تحويل أرباح الجريمة إلى تكتل يمكن استخدامه وإخفاء أصوله غير المشروعة، فبعد إدخال الأموال المحصلة من الجريمة إلى النظام المال يتم إخفاؤها (غسلها) من خلال تشكيلة متنوعة من المعاملات والأدوات المالية المختلفة وتستثمر في النهاية أصول مالية وما يتعلق بها وكثيرا ما تتضمن هذه العمليات طبقات فوق بعضها البعض، أي إخفاء مصدر هذه الأموال فبعد موجة التحرير المالي المحلي والدولي تعرضت العديد من الدول النامية إلى موجات من دخول الأموال غير مشروعة وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية وانفتاح السوق المحلي أمام المستثمرين الأجانب وبذلك انفتحت قنوات أخرى لغسيل الأموال.

ومن بين الآثار السلبية لغسيل الأموال على الاقتصاد الكلي و متغيراته نذكر<sup>2</sup>:

- انتشار الفساد الإداري في النظام البنكية.
- إضعاف هيبة الدولة وتشجيع التهرب من تنفيذ القوانين.
- انتشار وتوسع الجريمة بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية.
- فقدان الثقة في السوق المحلي.

<sup>1</sup> عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002، ص 324.

<sup>2</sup> رماي عبد الوهاب، سماي علي، العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات حالة الجزائر والدول النامية، مرجع سبق ذكره.

- تحويل اتجاه المستثمرين إلى نشاطات إجرامية بأرباح مرتفعة.
- التهرب الضريبي من دخول الأموال المغسولة وخسارة في الإيرادات العامة للدولة.
- لذلك يجب تطبيق تشريع يوفر الإطار القانوني العام ويقرر التزامات التي تقرها الخدمات المالية، وأن يجرم هذا التشريع غسيل الأموال لعقوبات متدرجة بشكل مناسب لهذا:
- ✚ يتعين على المؤسسات المالية أن تبذل جهودا معتبرة لتجنب التعامل مع العناصر الإجرامية، إذ يجب التحقيق من هوية العملاء والوضع القانوني لهم خاصة العملاء الجدد.
- ✚ يجب أن تساند هذا التشريع تدابير لضمان أن لا يتوصل المجرمون للسيطرة على مؤسسات مالية.

✚ يتعين على المؤسسات المالية أن تنشئ أنظمة تتعرف على المعاملات غير العادية أو المثيرة للشك وتبلغ عنها، ويقتضي الأمر أن تدرك المؤسسات المالية ذاتها مدى خطورة الإبلاغ عن المعاملات غير العادية.

إضافة إلى هذا فقد قام صندوق النقد الدولي بتشكيل فريق خاص عام 1996م لوضع إجراءات مضادة لظاهرة غسيل الأموال ومحاربتها، وأكد أن النظام المالي السليم شرط أساسي لاستقرار الاقتصاد الكلي و النمو الاقتصادي المستدام وبدأ صندوق النقد الدولي يدرج موضوعات جهود مكافحة غسيل الأموال في عمله شأن الأنظمة المالية، وفي أبريل من عام 2001م وافق المجلس التنفيذي للصندوق على سلسلة من المبادرات في هذا المجال.

### 3. تزايد حدوث الأزمات المالية:

حيث يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلا، وهي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.<sup>1</sup>

- أو هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع البنكية، ومعدل الصرف، وتعتبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي وتبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط التالية:
- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.

<sup>1</sup> مفتاح صالح، معارفي فريدة، أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني المعنون الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام البنكي الإسلامي نموذجا، جامعة خميس مليانة، الجزائر يومي 5 . 6 ماي 2009.

- نقص المعلومات الكافية عنها.

- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.

ويمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز البنكي في عدد من دول العالم، حيث تشير بعض الدراسات إلى انه خلال الفترة 1980 م- 1996م حدثت أزمات في الجهاز البنكي في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث تصاعدت أزمات البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشمال أوروبا وجنوب شرق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فضلا عن الأزمات التي واجهتها بنوك روسيا ودول شرق ووسط أوروبا وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل العولمة مع الأخذ في الاعتبار إن تلك الأزمات كان لها تأثيرا شديدا على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها بل وامتد تأثيرها السلبى على الجهاز البنكي في بلاد أخرى غير التي حدثت فيها الأزمة و لذلك طرحت تلك الأزمات بقوة ضرورة التحويط لكل هذه الأزمات وأهمية وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها. وقد أثبتت إحدى الدراسات الحديثة التي قام بها "unt and detriache" عام 1999م والتي أجريت على 65 دولة خلال الفترة من 1980 م- 1994م انه هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية وأزمة الجهاز البنكي التي حدثت في هذه الدول وقد أوضحت الأزمة التي اندلعت في جنوب شرق آسيا في صيف 1997م كيف تؤثر العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأس المال والتمادي في الاقتراض الخارجي وإعطاء قروض دون دراسة وضوابط وعرف بنكي والانفتاح دون ضوابط على الأسواق المالية العالمية مما أدى إلى اندلاع أزمة الجهاز البنكي.

ولم تستثنى هذه الأزمات من مخاطرها حتى الدول المتقدمة كبريطانيا، وغيرها وكذلك أمريكا التي برزت فيها الأزمة المالية الأخيرة، الأهم والأوسع في هذه الأزمات، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور إمكانات حقيقية لحصول مثل هذه الأزمات ومخاوف اكبر من احتمالات تكرار حصولها، واتساع مداها، وما يرتبط منها بسلبيات لا تقتصر على الخسائر الضخمة التي تلحق بالمتعاملين في الأسواق المالية والنقدية فحسب، بل وإنما تمتد لتتضمن تحقق أضرار وسلبيات تلحق بعمليات الدول، واقتصادياتها، حيث إن بدايات ظهورها يدفع بالأموال إلى الهروب من الدولة، أو الدول التي تحصل فيها مثل هذه الأزمات، وبالشكل الذي يعمق ويوسع من الأزمة، ويزيد من أضرارها السلبية لا على الدولة أو الدول المعنية، وإنما يمكن أن يمتد هذا الأثر إلى دول عديدة، بل انه قد يمتد إلى كافة الدول، ونتيجة للعولمة المالية وما تضمنته من تحرير مالي، ومن خفض لقدرات الدول على اتخاذ السياسات التي يمكن أن تحد من الأضرار والآثار السلبية عند حصولها، والتي يمكن أن تمنع أو تقلل من إمكانية حصول هذه الأزمات وبحكم الترابط الأكثر مدى والأسرع في ظل العولمة الاقتصادية نتيجة التوسع في استخدام التطورات

التقنية وبالذات في مجال الاتصالات والمعلومات، وهذا من خلال التوسع في استخدام الحاسوب، والانترنت، وغيرها والتي تم فيها الاندماج بينهما بحيث تتسارع، وتزداد وتتسع مدى الترابط بين أجزاء العالم ودوله بدرجة كبيرة.<sup>1</sup>

وعلى مدار سنوات طويلة قامت دراسات متعددة برصد مجموعة من الأسباب التي تسببت في وقوع أزمات مالية كثيرة وكانت الأزمة تقع بفعل سبب واحد مباشر أو أكثر من سبب تتجمع مع بعضها لتؤدي إلى وقوع الأزمة المالية ومن أهم هذه الأسباب نجد:<sup>2</sup>

**1. القيود غير الكافية على عمليات الائتمان:** إن منح القروض ضمن قيود غير كافية وشروط لا تكفل عمليات السداد لهذه القروض، كان من ضمن الأسباب التي أدت إلى بعض الأزمات المالية وقد كان هذا الأمر واضحاً وجلياً في بعض البنوك الحكومية حيث تخضع عمليات الائتمان ومنح القروض في هذه البنوك إلى سياسات وتوجيهات حكومية تحكمها الأهداف السياسية وأهداف بعض أصحاب المصالح، وكان هذا يؤثر بشكل واضح على كفاءة هذه البنوك وربحياتها وقد عانت بعض البنوك الحكومية من تعثر بعض القروض التي كانت قد منحت إلى مؤسسات متعثرة بالأساس لمساعدتها على الخروج من أزماتها كما عانت بعض البنوك من تعثر بعض القروض التي تم منحها لمسؤولين في هذه البنوك كالمديرين وأعضاء مجالس الإدارة دون تقييم موضوعي وكاف لمخاطر هذه القروض وهو ما يسمى بالترتيب في القروض.

**2. ضعف نظام الصرف:** إن ضعف نظم الصرف في بعض الدول كان من أسباب الأزمات المالية حيث أن ضعف هذه النظم كان يقود إلى تفاقم عمليات المضاربة وكان يؤثر على النظم البنكية في تلك الدول وعدم الصمود أمام الهزات والصدمات المالية وما يتصل بها من جوانب على المستوى المؤسسات وعلى مستوى الاقتصاد الكلي.

**3. ضعف الولاء والمسؤولية تجاه المؤسسات:** إن بعض الأزمات المالية كان مصدرها ضعف الولاء والمسؤولية لدى كبار المسؤولين نحو مؤسساتهم حيث كان هؤلاء المسؤولين لا يقومون بكل ما يلزم للتصدي للمخاطر المتزايدة التي تواجه مؤسساتهم وكان الأمر أكثر سوءاً في ظل وجود بعض الفساد بالتزامن مع ضعف الولاء والمسؤولية.

**4. ضعف الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بالقطاعات المالية والبنكية:** ظهرت بعض الأزمات المالية في بعض الدول بسبب الضعف الواضح وتدني الوضوح في كثير من الأطر القانونية والتشريعية الخاصة

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص ص 194، 193.

<sup>2</sup> يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص ص 44، 45.

بالقطاعات المالية والبنكية في تلك الدول وقد أدى ضعف الأطر المذكورة إلى ضعف الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية البنكية وأدى إلى تدني فاعلية أنشطة السوق.

**5. ضعف نظم المحاسبة والإفصاح:** كان لضعف نظم المحاسبة والإفصاح دور واضح في تراكم الأسباب التي أدت إلى تفجر أزمات مالية في بعض الدول، وقد أكدت بعض الدراسات على أن ضعف النظم المذكورة كان له تأثيرات واضحة في معدلات الربحية وعدم التقييم السليم للجدارة الائتمانية لكثير من المقترضين.

**6. انتشار المخاطر الأخلاقية والمعنوية في الأسواق المالية والبنكية :** وقعت بعض الأزمات المالية نتيجة أسباب كان من أهمها المخاطر الأخلاقية والمعنوية، وكان يترتب على هذه المخاطر حصول بعض الأطراف ذات العلاقة على بيانات ومعلومات أكثر من الأطراف الأخرى ذات العلاقة وهذا كان يجعل هذه الأخيرة التي يتوافر لديها بيانات ومعلومات أقل غير قادرة على تقدير وتقييم المخاطر بدرجة كافية حيث تكون قدراتها في ذلك أقل من قدرة الأطراف التي يتوافر لديها بيانات ومعلومات أكثر عن الأسواق المالية و البنكية وأوضاعها وكان يقود إلى قرارات غير سليمة كانت تنعكس سلبا على الأسواق وكانت مصدرا أساسيا للأزمات المالية

**7. ضعف الاستعداد للتعاطي مع التحرير المالي :** إن ضعف الاستعداد للتعامل بفاعلية وكفاءة مع عمليات التحرير المالي التي شهدتها بعض الدول كان سببا من أسباب وقوع أزمات مالية في هذه الدول، حيث أن التحرير المالي ينجم عنه أوضاع وظروف جديدة تتطلب إجراءات وسياسات واستراتيجيات مختلفة وقد عانت بعض الدول من عدم تأقلمها وعدم استعدادها الكافي للتعاطي مع عمليات التحرير المالي كما يجب خصوصا في ظل بقاء مسؤولي مرحلة ما قبل عمليات التحرير المالي قائمين على الأوضاع في ظل التحرير المالي فكانت تتوافر لدى هؤلاء المسؤولين خبرات كافية في مجال سياسات الكبح المالي لكن كانت تنقصهم الخبرات المطلوبة للعمل بنجاح في ظل سياسات التحرير المالي.

**8. الانهيار في أسعار الأصول المالية:** وقد كان هذا الانهيار من ضمن الأسباب الجوهرية التي شهدت بعض الدول انهيارا كبيرا في أسعار الأصول المالية بفعل عوامل متعددة، تسببت في أزمات مالية في تلك الدول.

**9. التقلبات الحادة على مستوى الاقتصاد الكلي:** وقعت عدة أزمات مالية في دول متعددة بفعل التقلبات الاقتصادية الكلية الحادة خصوصا تلك المرتبطة بالتضخم والبطالة وتقلبات شروط التبادل الدولي والتغيرات في أسعار الصرف والانخفاض الحقيقي لمعدل نمو الصادرات، وعجز مالي متزايد، النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مؤوية من الناتج الوطني الإجمالي، ارتفاع نسبة القروض

غير المنتجة إلى إجمالي القروض، نمو الديون الخارجية وزيادة الديون من العملات الأجنبية و غير ذلك من عوامل ذات علاقة.<sup>1</sup>

## الخاتمة

إن سياسات التحرير المالي تعتبر أحد المضامين الأساسية للعولمة المالية، خاصة وأن جذور العولمة المالية تجد أساسها في ارتباط التدفقات المالية بين الدول بحركة التجارة الدولية، و بانتقالات الأموال التي تتجه للاستثمار الأجنبي، إلا أن مدى العولمة المالية قد اتسع بدرجة كبيرة في ظل العولمة الاقتصادية التي تسارعت خطى تحققها على أرض الواقع في نهاية القرن الماضي، و إذا كانت العولمة نتاج طبيعي لمجمل التغيرات التي حدثت في العالم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فإن أحد أهم مظاهرها هو تحرير أسواق المال والسلع و العمل، وهذا ما يطلق عليه بالتحرر المالي والاقتصادي، حيث أدى التطور الذي شهده العالم إلى عولمة النشاط الاقتصادي وإلغاء مختلف القيود على التجارة الخارجية، و حركة رؤوس الأموال والاستثمارات، والتنوع في مختلف مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية والتطور في نظم الاتصالات والمعلومات جعل العالم المترامي الأطراف، كأنه كيان واحد تحكمه قوانين تعتمد على قوى السوق، ونتيجة لتعدد الأزمات الاقتصادية سواء النقدية أو المالية التي شهدها العالم، جعل الاقتصاديات تنتقل إلى قواعد الليبرالية الاقتصادية، وهذا ما أدى بعدة دول إلى الشروع في إصلاحات اقتصادية للوصول بالركب، والقيام بإصلاحات مالية ضمن التطورات البنكية والمالية العالمية.

## قائمة المراجع:

1. سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1994،
2. عاطف وليم أندرواس ، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
3. شذى يوسف عبد الحق، الاستثمار ومحدداته في ظل التحرير المالي، دراسة عينة من الدول العربية في الفترة 1993-2003 ، أطروحة دكتوراه في اقتصاد الأعمال ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، 2008
4. بريس عبد القادر ، التحرير البنكي ومتطلبات تطوير الخدمات البنكية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006
5. هالة حلمي السعيد ، الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة ، مجلة بنك الكويت الصناعي، العدد 58، الكويت، سبتمبر 1990،...

<sup>1</sup> عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية و إمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص 39.

6. نزار العبيسي، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي الحالة الأردنية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، الأردن، المجلد ،2007،.
7. عاطف وليم اندرواس ، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005،.
8. سمير محمد عبد العزيز ، اقتصاديات وإدارة النقود في إطار عالمية الحادي والعشرين، الصناعة المالية الحديثة ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة نشر،.
9. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004،.
10. جوزيف طريبه، "التطور المالي والسياسات النقدية والمصرفية في منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" ، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 283، لبنان، يونيو 2004،
11. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002،
12. رماي عبد الوهاب، سماي علي، العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات حالة الجزائر والدول النامية،
13. مفتاح صالح، معارفي فريدة، أزمة النظام المالي العالمي وبدل البنوك الإسلامية ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني المعنون الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام البنكي الإسلامي نموذجاً، جامعة خميس مليانة، الجزائر يومي 5 . 6 ماي 2009.
14. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010،.
15. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015،.
16. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005،
17. Jean Pierre ALLEGRET – Pascal MERRER Economie de la mondialisation ،édition De Boeck ،Belgique،.2007 ،
18. Thomas fabre les bienfaits attendus de la globalisation financière ،revue gabiers français ، n°345 ، 2008 ،